

عملية لي ذراع بين دمشق وقسد.. فلمن الغلبة

دمشق - تشهد العلاقات بين قوات سوريا الديمقراطية ودمشق تصعيدا خطيرا، في ظل عملية لي ذراع يمارسها الطرفان قد تنتهي بالوصول إلى نقطة اللاعودة.

وفرضت قوات سوريا الديمقراطية المعروفة بـ"قسد" حصارا على مدينة القامشلي، وقطعت، الإثنين، جميع الطرق المؤدية إلى وسط المدينة الذي يضم المربع الأمني التابع للحكومة السورية. وكانت مدينة الحسكة شهدت، الأحد، مسيرات احتجاجية لموالين للحكومة السورية انتهت بمواجهات بينهم وبين عناصر ما يسمى قوى الأمن الداخلي الكردية "الأسايش" ما أدى إلى سقوط قتيل وجرح أربعة أشخاص.

ويعود التوتر بين الطرفين إلى إقدام قوات سوريا الديمقراطية التي تشكلت وحدات حماية الشعب الكردية عمودها الفكري على محاصرة مناطق ومربعات أمنية تابعة للنظام منذ 23 يوما، ردا على إقدام قوات الأخير على فرض حصار على مناطق ذات غالبية كردية في محافظة حلب شمال البلاد.

وتحاصر القوات السورية حتى الشيخ مقصد والأشرفية بمدينة حلب، والمسلمية وحرز وفافين وبلدات وقرى منطقة الشهباء بريف حلب الشمالي، حيث تمنع دخول وخروج المواد الطبية والغذائية والمحروقات منذ أشهر طويلة، ويفرض حاجز الفرقة الرابعة بمنطقة المسلمية بمبالغ مالية طائلة على أهالي المناطق الذين يؤدون الخروج والدخول إلى حلب من ريفها الشمالي لاسيما أبناء عفرين، بالإضافة إلى فرض مبالغ طائلة على البضائع والمواد الغذائية والطبية.

وتحاول روسيا التوصل إلى توافق بين الطرفين. وأعربت مصادر مقربة من فريق التفاوض بين الحكومة السورية وقسد عن تخوفها من التصعيد في مدينة القامشلي باعتبارها تمثل نقلا مهما للحكومة السورية لوجود مطار وقواعد

واعتبرت قوات سوريا الديمقراطية في سوريا عام 2011، نجح الأكراد بشكل تدريجي في تأسيس "إدارة ذاتية" في شمال وشمال شرق سوريا مع تراجع نفوذ القوات الحكومية.

وبقيت مؤسسات تابعة للنظام في مركزي مدينتي القامشلي والحسكة، وارتبط وجود النظام هناك بوجود مؤسسات إدارية تابعة له.

وتتهم دمشق الأكراد بشكل دوري برغبته في الانفصال، لكن نهاية عام 2019 وبعد هجوم تركي على شمال سوريا، اضطرت القوات الكردية إلى طلب تدخل القوات الحكومية التي انتشرت إلى جانب القوات الروسية الحليفة في شمال وشمال شرق البلاد لإيقاف الهجوم التركي.

اتفاق على إطلاق سراح لبنانيين موقوفين في الإمارات

بيروت - أثمرت وساطة قادها المدير العام للأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم مع دولة الإمارات العربية المتحدة إبرام اتفاق على إطلاق سراح 11 لبنانيا موقوفين لديها، وصل أحدهم إلى بيروت في وقت سابق.

وأشار إبراهيم إلى أن التوترات الإقليمية خلال العامين الماضيين عرقلت المساعي في هذا الملف، في إشارة إلى التوتير بين دول الخليج وإيران الداعم الرئيسي لحزب الله.

وأضاف "حين هدأت الأوضاع، تواصلت مع الجهات الإماراتية مرة أخرى وكانت الأجواء إيجابية"، وقد قامت الإمارات "في خطوة لإثبات حسن النية" بإطلاق سراح أربعة من الموقوفين في منتصف يناير.

ومنذ توليه منصبه العام 2011، لعب إبراهيم مرات عدة دور الوسيط لإطلاق سراح مواطنين لبنانيين أو غير لبنانيين، حتى أنه زار مبعوثا من السلطات اللبنانية دولا خليجية مرات عدة، كما زار واشنطن وباريس في الفترة الأخيرة.

ويحظى اللواء إبراهيم باحترام شديد في الأوساط الإقليمية والدولية، وكانت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى طلبت منه التدخل كوسيط في قضايا مواطنين لها أسرى في سوريا.

وفي مايو 2019، أصدرت محكمة إماراتية حكما بالسجن مدى الحياة في حق لبناني، وبالسجن لعشر سنوات في حق لبنانيين آخرين، بعدما ادانتهم بتهمة التخطيط لشن هجمات لصالح حزب الله، وبرات خمسة آخرين في القضية ذاتها.



وسيط لا ينشئ له غبار

تردد حماس في المشاركة باجتماع القاهرة يعزز الشكوك في رغبتها بإجراء الانتخابات

عباس مصر على المضي في العملية الانتخابية بغض النظر عن العقبات



مغامرة لا يمكن التكهّن بنهاياتها

البيت الفلسطيني بسيطرة الحركة على القطاع.

ويستهدف اجتمع القاهرة بالأساس إلى التوافق حول آلية إجراء الانتخابات، وهل ستجرى بناء على قائمتا مشتركة بين فتح وحماس أم بشكل انفرادي، ولا تخلو لقاءات الفصائل من عوائق في ضوء الانقسام الجاري، لاسيما حول محكمة الانتخابات، وقد أثارت التعيينات التي أجراها مؤخرا عباس في السلطة القضائية شكوكا وسط مطالبات بإعادة النظر فيها.

ومن العقبات الأخرى، تحديد الأجهز التي ستتولى الإشراف على العملية الانتخابية برمتها، فضلا عن انتخابات المجلس الوطني التابع لمنظمة التحرير التي لها قانون خاص بها، ويفترض أن تجري في عدة مناطق تشمل المهجر والقدس، وليس فقط في الضفة الغربية وغزة.

وبدأت لجنة الانتخابات المركزية التحضير لإجراء الانتخابات، ووجهت الدعوات إلى مراقبين دوليين لمراقبة سير العملية الانتخابية. وتشير الإحصاءات إلى أن عدد من يحق لهم الانتخابات تضاعف عن آخر مرة جرت فيها الانتخابات عام 2006.

وقال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مع نهاية عام 2020 كان عدد من يحق لهم الانتخاب حوالي 2.8 مليون نسمة". ويشترط لمن يشارك في العملية الانتخابية أن يكون قد أتم 18 عاما يوم الانتخابات، وأن يكون اسمه ضمن سجل الناخبين لدى لجنة الانتخابات المركزية.

وأوضح الرجوب "أننا في حركة فتح ذاهبون بقلوب بيضاء وعقول مفتوحة لإنجاح مسار إنهاء الانقسام، وبناء الشراكة الوطنية على أسس من شأنها حماية مشروعنا الوطني، هو مشروع الدولة وإنهاء الاحتلال". وقال "نحن رايحين (ذهابون) باجندة مفتوحة وتناقش، وبعد ما نخلص النقاش سنصدر بياناتنا ومواقفنا وما اتفقتنا عليه".

وعلى خلاف المرات السابقة، يبدي الرئيس محمود عباس إصرارا على المضي قدما في الاستحقاقات الانتخابية لتجديد شرعية المؤسسات، في ظل ضغوط من القوى الدولية والأوروبية. ويرى المراقبون أن حركة حماس التي ماثلت بشأن إعطاء موافقتها على الانتخابات، تجد نفسها اليوم ملزمة للسير قدما في الاستحقاقات، وتدرك أن أي محاولة منها للتخلص ستحسب عليها.

وأعلنت حركة حماس بدورها في بيان لها، أنها تلقت دعوة للمشاركة في هذا الحوار، وأوضحت أن صالح العاروري نائب رئيس الحركة سيتراس وفدها.

وأصدر عباس الشهر الماضي مرسوما رئاسيا حدد فيه الثاني والعشرين من مايو القادم موعدا لإجراء الانتخابات التشريعية، والحادي والثلاثين من يوليو موعدا للانتخابات الرئاسية. وفي حال إجراء الانتخابات التشريعية، ستكون الأولى التي تجري منذ عام 2006، والتي طغت عليها الكثير من الشكوك انتهت بتصعد

حسبت حركة حماس قرارها بالمشاركة في اجتماعات القاهرة المقرر أن تبدأ في الثامن من فبراير الجاري، بعد فترة تردد أثار مخاوف الكثيرين من نية الحركة الإسلامية، التي تبسط نفوذها على قطاع غزة، التملص من أي التزامات حيال الانتخابات الجاري التحضير لها.

القاهرة - أعلنت حركة فتح وحماس عن مشاركتهما في اجتماع للفصائل الفلسطينية، سيعقد الأسبوع المقبل في القاهرة، لبحث عدد من القضايا في مقدمتها الانتخابات العامة، التي كان الرئيس محمود عباس أصدر مرسوما بشأن إجرائها خلال الأشهر القليلة المقبلة.

وكانت حركة حماس أبدت في المحادثات الأخيرة ترددا حيال المشاركة، مطالبة بتأجيل الاجتماع إلى ما بعد منتصف الشهر الجاري، قبل أن تعدل عن موقفها وتؤكد أنها ملتزمة بالموعد المحدد سلفا.

القاهرة - أعلنت حركة فتح وحماس عن مشاركتهما في اجتماع للفصائل الفلسطينية، سيعقد الأسبوع المقبل في القاهرة، لبحث عدد من القضايا في مقدمتها الانتخابات العامة، التي كان الرئيس محمود عباس أصدر مرسوما بشأن إجرائها خلال الأشهر القليلة المقبلة.

وأثار تردد حماس ومحاولتها تاجيل لقاء القاهرة، شكوكا في حقيقة رغبتها في إجراء الانتخابات، حيث تخشى من مصيدة خسارة نفوذها في قطاع غزة الذي كانت سيطرت عليه بقوة السلاح في العام 2007، على إثر صراع مع حركة فتح تجر عقب الانتخابات التشريعية. ويرى مراقبون أن هناك حالة من انعدام الثقة المزممة بين فتح وحماس،

القاهرة - أعلنت حركة فتح وحماس عن مشاركتهما في اجتماع للفصائل الفلسطينية، سيعقد الأسبوع المقبل في القاهرة، لبحث عدد من القضايا في مقدمتها الانتخابات العامة، التي كان الرئيس محمود عباس أصدر مرسوما بشأن إجرائها خلال الأشهر القليلة المقبلة.

وكانت حركة حماس أبدت في المحادثات الأخيرة ترددا حيال المشاركة، مطالبة بتأجيل الاجتماع إلى ما بعد منتصف الشهر الجاري، قبل أن تعدل عن موقفها وتؤكد أنها ملتزمة بالموعد المحدد سلفا.

القاهرة - أعلنت حركة فتح وحماس عن مشاركتهما في اجتماع للفصائل الفلسطينية، سيعقد الأسبوع المقبل في القاهرة، لبحث عدد من القضايا في مقدمتها الانتخابات العامة، التي كان الرئيس محمود عباس أصدر مرسوما بشأن إجرائها خلال الأشهر القليلة المقبلة.

وأثار تردد حماس ومحاولتها تاجيل لقاء القاهرة، شكوكا في حقيقة رغبتها في إجراء الانتخابات، حيث تخشى من مصيدة خسارة نفوذها في قطاع غزة الذي كانت سيطرت عليه بقوة السلاح في العام 2007، على إثر صراع مع حركة فتح تجر عقب الانتخابات التشريعية. ويرى مراقبون أن هناك حالة من انعدام الثقة المزممة بين فتح وحماس،



جبريل رجوب

إننا في فتح ذاهبون بقلوب بيضاء لإنجاح مسار إنهاء الانقسام

الفلسطينيون يستأنفون رسميا اتصالاتهم مع واشنطن

ترامب، بعد قراره في ديسمبر 2017 الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها.

وأوقفت الإدارة الأمريكية السابقة كافة المساعدات المادية للسلطة الفلسطينية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، كما أغلقت مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن والقنصلية الأمريكية في القدس.

وأوضح أشتية أنه ناقش "استعداد الرئيس أبو مازن (محمود عباس) إلى مسار سياسي جدي مبني على الشرعية الدولية والقانون الدولي، وتحت مظلة الرباعية الدولية". ونقل أشتية عن عمرو تاكيد "التزام الإدارة الأمريكية بما جاء في برنامجها الانتخابي، وأنها سوف تعمل على تنفيذها بالتدرج".

بين عامي 2002 و2004 في القدس، أسفرت عن مقتل 33 شخصا منهم عدة أميركيين.



وقد كشفت مصادر مطلعة، عن أن إدارة بايدن تبحث في كيفية التوصل إلى حل يسمح بإعادة البعثة الدبلوماسية، دون أن يكون الفلسطينيون مضطرين لدفع هذا المبلغ لاسيما وأنهم عاجزون عن ذلك. وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد أوقف كل التعاملات السياسية مع إدارة الرئيس دونالد

والإسرائيلية في وزارة الخارجية الأميركية. وأضاف في بداية الاجتماع الأسبوعي للحكومة في رام الله "تمت مناقشة سبل إعادة العلاقات الفلسطينية الأميركية، خصوصا من حيث فتح المكاتب الدبلوماسية والقنصلية، وعودة المساعدات اللاجئيين (الأونروا)، وسبل دفع العملية السياسية قدما".

وتعترض رغبة بايدن في إعادة فتح البعثة الدبلوماسية الفلسطينية عوائق، حيث أن السلطة الفلسطينية ستكون ملزمة قبل ذلك بدفع نحو 655.5 مليون دولار كانت أقرتها لجنة محلفين أميركية، لاتهامها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير بالمسؤولية عن عمليات إطلاق نار وتفجيرات

رام الله - أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني محمد أشتية الإثنين، عن إجراء اتصالات رسمية مع الإدارة الأميركية الجديدة، بعد مقاطعة فلسطينية للإدارة السابقة برئاسة دونالد ترامب ردا على اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل.

ياتي هذا الإعلان بعد أيام قليلة من تصريحات للإدارة الأميركية وصفت بالإيجابية، أكدت خلالها تمسكها بالأسس السابقة لعملية السلام أي حل الدولتين، وإبداءها نية لاستئناف الدعم للفلسطينيين، وإعادة فتح البعثة الدبلوماسية الفلسطينية في واشنطن.

وقال أشتية إنه أجرى اتصلا مع "إدارة الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن، ممثلة بالسيد هادي عمرو، مسؤول ملف الشؤون الفلسطينية